

## إجتماع لجنة تقييم خطة الكهرباء الوطنية

المنعقدة في السراي الحكومي بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢١

عقدت اللجنة الوزارية المكلفة بتقييم خطة الكهرباء الوطنية وفقاً للفقرة الثانية من قرار مجلس الوزراء رقم ٣ تاريخ ٢٠٢٣/١/١٨ إجتماعاً نهار الاثنين بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢١ عند الساعة الرابعة من بعد الظهر في السراي الحكومي، برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وحضور كل من السادة الوزراء: العدل، الصناعة، المالية، الاتصالات، الثقافة، الأشغال العامة والنقل، الطاقة والمياه، المستشار الوزير السابق نقولا نحاس، مدير عام رئاسة الجمهورية وأمين عام مجلس الوزراء والمدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان وأعضاء مجلس الإدارة واختصاصيين من مؤسسة كهرباء لبنان،

إستمعت اللجنة لعرض مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان حول مراحل تنفيذ خطة الكهرباء وعوامل نجاحها،

وبنتيجة النقاشات والمداولات،

وبعد الإشادة بتطور مراحل تنفيذ الخطة وفقاً لما عرضه السيد مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان،

تقرر ما يأتي:

أولاً: التتويه بالجهود المبذولة من قبل الجهات الأمنية لتأمين المؤازرة والحماية المطلوبة لاسيما في ما يتعلق بنزع التعديات عن خطوط النقل، والطلب اليها تعزيز فرق الحماية في مناطق الضاحيتين الجنوبية والشمالية وطرابلس.

ثانياً: الطلب من وزارة المالية وبالتنسيق مع وزارة الطاقة والمياه ومؤسسة كهرباء لبنان وضع آلية لسداد مستحقات الإدارات العامة لصالح مؤسسة كهرباء لبنان.

ثالثاً: الطلب من مؤسسة كهرباء لبنان تحديد التعرفة الجديدة على اساس آخر سعر صرف حدده مصرف لبنان (لمنصة صيرفة) وذلك اعتباراً من إصدار ٢٠٢٣/٧/١.

رابعاً: الطلب من مؤسسة كهرباء لبنان تمديد العمل بقرار مجلس الادارة رقم ٢٨٥ - ٢٠٢٣/١٥ تاريخ ٢٠٢٣/٦/٧ والمتعلق بتعديل التعرفة الكهربائية بحيث يتم حسم نسبة ٢٥% من بدل التأهيل؛ وحسم ٢٥% من بدل الاشتراك؛ واحتساب ٢٦ سنت اميركي لكل كيلو واط ساعة بالنسبة للاستهلاك غير المدعوم بدلاً من ٢٧ سنت، وذلك لغاية اصدار حزيران ٢٠٢٣ ضمناً.

خامساً: الطلب من مؤسسة كهرباء لبنان تكثيف التواصل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR لدفع المستحقات المتوجبة على أماكن تواجد النازحين السوريين لصالح مؤسسة كهرباء لبنان تحت طائلة قطع الكهرباء عنها.

سادساً: تكليف مؤسسة كهرباء لبنان دفع مستحقات الموردين بالعملة الوطنية على اساس آخر سعر صرف حدده مصرف لبنان (لمنصة صيرفة).

سابقاً: في ما يتعلق بطلب وزير الطاقة والمياه، فتح الإعتماد المستندي لتغطية ثمن شحنة الغاز اويل الواردة على قسمين، الاول خلال شهر آب ٢٠٢٣ والثاني، خلال شهر ايلول ٢٠٢٣،

الطلب من مؤسسة كهرباء لبنان تحديد كمية مخزونها من الغاز اويل ومدى توافر الأموال لديها لفتح الاعتمادات المطلوبة من قبل وزارة الطاقة والمياه ليُصار في ضوء ذلك إلى بحث الموضوع في الاجتماع المُقبل للجنة لإتخاذ القرار المناسب وفقاً للآلية التي تقررت في الاجتماع السابق للجنة بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٢،

مع الإشارة والتأكيد بأن ما تقدّم لا يُعتبر، وبأي شكل من الأشكال، بمثابة موافقة من قبل اللجنة على طلب فتح الاعتمادات المطلوبة للغاية المذكورة لاسيما في ضوء عدم التزام الوزارة بقرار اللجنة لناحية وجوب الاستحصال منها على قرار مسبق وواضح في هذا السياق، ويبقى للوزير في مطلق الأحوال، وتداركاً لأي ضرر لا تُسأل عنه الدولة، حرية التصرف بالباخرة وفقاً لما يراه مناسباً.

القاضي محمود مكّيّه  
  
أمين عام مجلس الوزراء